تلازمية السلطة والمعارضة بين الجدليات الفكرية ومحددات التنظيم العقلاني

م . م حسن فلاح عبد المهدي
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
hassan1009350@gmail.com

تاريخ الاستلام :٢٠٢٣/٦/٢٧ تاريخ القبول:٢٠٢٣/٨/٢٢ تاريخ النشر:٢٠٢٣/٩/١

الملخص

تشهد المجتمعات الأكثر عراقة ظواهراً سياسية تنجذب إلى محورين أساسيين هما السلطة والمعارضة ليكوّنا كياناً اجتماعياً سياسياً أصيلاً متلازماً مع الفكر الإنساني. وبالرغم من ان وجود السلطة السياسية ضروري لانتشال المجتمع من حالة الفوضى وتنظيم علاقاته وفرض القانون واستثمار طاقاته بالشكل الأمثل، الا انه لا يخفي التفاوت في الامتيازات بين القابضين على السلطة والخاضعين لها. وهذه الحالة تحفز ميكانيزمات تعسفية تغري النخب الحاكمة في التمسك بالسلطة. وفي الوقت نفسه، تفتح المجال التبريري واللزومي لنشوء وتغذية المعارضة كرد فعل اجتماعي لضبط مسار الوضع السياسي. هذا اضافة الى تأمين مآلات استقراراه بما يتفق مع المصالح الفردية والجماعية كفاعل لا يمكن اغفاله او الاستغناء عنه، مع الأخذ بالحسبان ديناميكيات ومحددات التأثير المتبادل بين السلطة والمعارضة للحفاظ على ديمومة واستمرار شرعية النظام السياسي.

الكلمات المفتاحية : السلطة ، المعارضة ، الشرعية ، الميزة التنافسية ، التعايش .

The correlation of power and opposition between intellectual dialectics and determinants of rational organization

Assistant. Lecturer Hasan Falah Abdulmahdi
Al-Mustansiriya University/College of Political Sciences
hassan1009350@gmail.com

Abstract

The most ancient societies are witnessing political phenomena that are attracted to two main axes: authority and opposition, to form an authentic social-political entity inseparable from human thought.

Although the presence of political authority is necessary to lift society out of a state of chaos, organize its relations, impose the law, and invest its energies in an optimal manner, it does not hide the disparity in privileges between those holding power and those subject to it. This situation stimulates arbitrary mechanisms that tempt the ruling elites to cling to power. At the same time, it opens the justificatory and necessary space for the emergence and nourishment of opposition as a social reaction to control the course of the political situation. This is in addition to ensuring its stability outcomes in accordance with individual and collective interests as an actor that cannot be ignored or dispensed with, considering the dynamics and determinants of mutual influence between the authority and the opposition to maintain the sustainability and continued legitimacy of the political system.

Keywords: Power, Opposition, Legitimacy, Competitive Advantage, Coexistence.

المقدمة

شغلت قضية وجوب طاعة السلطة وتفردها الفلسفات الإلهية والوضعية عبر قرونٍ عديدة حتى تبلورت محاولات فكرية سياسية اخذت تنسلخ عن حالة التيهان الفكري الجدلي حول ضرورة وجود نظير يضبط السلوك السلطوي وهو المعارضة ، لتتفاعل ضمن ثنائية جدلية بمنحنيات الوثوب الديني والتنويري والحقوقي الطبيعي والمدني ، ومن ثم التوليف بين وجوب طاعة السلطة ووجوب فكرة حق الفرد في مقاومة الطغيان كحق طبيعي تأصيلي غير قابل للتقادم ولكن منظم دستورياً وقانونياً واجرائياً وصولاً إلى انتقال فكرة المعارضة من الطابع الثوري إلى الطابع السلمي الشرعي في النظم الديمقراطية ، فالمعارضة وليد مصاحب لنشأة السلطة وترسخ مضامينها القهرية في المجتمعات الإنسانية منذ انقسام المجتمعات بين حكام ومحكومين، وان الانبثاق التأسيسي للمعارضة انطلق في المجتمعات المدنية الأوروبية الغربية المتبنية للنظم الليبرالية حتى رسخت لها وجوداً حركياً منظماً ومستقلاً عن تحكم البنى السلطوية .

وان شرعية وقبول المعارضة مرتبط بشرعية وقبول النخبة الحاكمة نفسها وفق رؤية استيعابية شاملة للتناوب الدائم على السلطة والبقاء المؤقت فيها ، والتي توجب افتراضا وواقعا ان يكونا مجسدين للإرادة الشعبية الحرة بمستويات متفاوتة من المشاركة ، فهو استثمار سياسي متقدم عالي التنظيم بالنسبة للمجتمع الانساني والسياسي ضمن اطار ثقافي سياسي قيمي ورشد سياسي مؤمن بالتداول السلمي والشراكة ومحتكم لمبادئ العدالة والديمقراطية وممثل ديناميكيا ومؤسسيا .

أهمية البحث : ان كل من السلطة والمعارضة مرتكزين متلازمين ، وان كل منهما يبحث عن صداه الشرعي الحيوي المتدفق عبر قدرته على تثبيت اواصر حكم عصرية عتيدة منتجة وممتصة للازمات ومؤسسة للاستقرار السياسي ومواكبة للتطور الاجتماعي ، وكسر ميثولوجيا الارتهان السلطوي عبر التنازل عنها او الاقرار بخسارتها من خلال امكانية طرح البديل اذا ما فشل نموذج الحكم في ادائه الوظيفي اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا نحو اشباع حاجات المجتمع وتوفير حالة من الرضا العام وان كانت بأبسط مستوياتها .

اشكالية البحث : تتجسد الاشكالية في ان كل من السلطة والمعارضة قطبين متناقضين ينطلقان من لزوميات وجودهما فكيف يتحقق التلازم بينهما في غمار جدل التلاحم والانفصال والتنافس والتصادم، واي منهما يحمل التبرير الشرعي الكافي في انتصاره السياسي لبناء نظام سياسي رشيد ومتطور؟

فرضية البحث : رغم الأهمية المركزية لوجود السلطة على رأس الهرم السياسي في حفظ النظام وفرض طاعتها على رعاياها، لكن ذلك لا يستوي دون وجود نظير مباغت لقوتها ومتوخيا لاحتكارها التعسفي الا وهو المعارضة التي تعد مرتكزاً أساسياً في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة لتحافظ على تطورية النظم السياسية وشرعيتها وجدوى فاعليتها، مما يستلزم توفير البيئة السياسية المنفتحة التي تعمل في ظلها النخب الحاكمة والمعارضة بشكل منظم وفق مجالاتها الادراكية والحركية، فهي تلبي حاجات اجتماعية تسبق ضروراتها السياسية في الوجود .

منهجية البحث : تقتضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة أي ظاهرة أو إشكالية معينة محل التحليل والدراسة اعتماد مناهج متعددة، ونتيجة لتعقد الظاهرة السياسية وتشابك مكوناتها واختلاف عناصرها، فالحاجة إلى التحليل المستمر واحتواء تفاصيل أي ظاهرة تدعونا إلى توظيف (المنهج المقارن) للخوض في مدارات التباين والتطور الفكري الجدلي في مبررات التلازم بين السلطة والمعارضة عبر التاريخ ، واعتمدنا كذلك (المنهج الوصفي التحليلي) الذي يقوم على مبدأ الارتباط والتكامل في جملة من المحددات المؤثرة في ديناميكيات وسلوكيات كل من النخب الحاكمة والمعارضة وسعيهما لإثبات شرعيتهما، وكما تقتضي ضرورة البحث اعتماد(منهج التحليل النظمي) الذي يتأسس على إدراك مفاده أن كل ظاهرة تعبر عن نظام تحليل وتفاعل، يقترن بمدخلات أو مسببات تدفع به إلى الحركة، وتقترن بعمليات تحدد مضمونه في إطار عملية تحويلية وتفاعلية، ومن ثمّ مخرجات كمحصلة تشير إلى مديات النجاح والفشل في تحقيق الأهداف المتوخاة .

المبحث الأول

الفضاءات الفكرية والجدالات السّوّقية للتلازم

ان الأصل في وجود السلطة هو تطور الحاجات الاجتماعية المدركة للأمن والبقاء والاستمرار واحتواء الفوضى نحو التنظيم والانسياق لالتزام الواجبات وتأطير الحقوق وحمايتها وهذا ما فسح المجال أمام تفويض وتبرير الطابع القهري للسلطة واحتكارها العنف ووجوب طاعتها، الا ان التيار المتدفق من الاستجابات الفردية والجماعية المبرِر لشرعية السلطة قد يتحول إلى نمط علائقي معارض عندما تفقد تلك الاعتبارات القهرية التبريرية طابعها الوظيفي في تلبية الحاجات العامة كأولويات، مما يكسب المعارضة خواص شرعيتها.

المطلب الأول : تطورات الحاجة الفطرية لوجود السلطة

تندفع السلوكيات الإنسانية في ممارسة الفعل والدور من خلال مكنوناتها الغرائزية التي اوجدتها الفطرة والتي تكيفت مع البيئة المحيطة أو كيفتها، الا ان الحاجة الإنسانية للتنظيم دائما ما كانت حاضرة لتلبية واستيعاب تلك الغرائز، فالمجتمعات البدائية التزمت العيش ضمن حلقات اجتماعية ضيقة مكتفية ذاتياً منتشرة في مساحات مفتوحة بحثاً عن الغذاء وتأمين سبل الحياة البسيطة، وكان العداء هو المستحكم بعلاقاتها رغم انها من نفس النوع الاجتماعي، فأمعنت تركيز قلتها العددية دون الاحتكاك بالأخرين (راسل ١٩٦١، ٢٢-٢٣)، ثم ترسخت جذور السلطة وشكل الدولة بالانتقال الحقيقي من الحياة البدوية القائمة على جمع الحبوب والصيد الى مجتمعات اكثر اعتمادا على الزراعة، فتطورت على نحو متزايد لنظام زراعي منظم، ولعل الثباتية الجغرافية النسبية للإنتاج الزراعي هي التي ادت الى تطور البنى والمؤسسات القادرة على الحكم وبسط السلطة بطابع تراكمي متمخض عن احلال الزراعة محل الصيد وجمع الحبوب في بلاد ما بين النهرين واميركا الوسطى والبيرو وثم مناطق أخرى (هاي وآخرون ٢٠١٩، ٢٨-٢٩).

وقد مهد ارتفاع الكثافة السكانية وشحة الموارد لانتقال الصراع من داخل الجماعة الواحدة إلى الصراع بين الجماعات الأخرى، الا ان عامل التميز البايلوجي هو الذي اكسب افضلية لجماعة ما على حساب الأخرى في قدرتها على الانتصار والاستمرار بالبقاء، ولكون الاسرة اقوى الجماعات الاجتماعية واوثقها غرائزيا فإن الارتباط البيولوجي قد حتم ضرورة الواجب الاجتماعي وتقسيم العمل بصيغ تعاونية لا فردية، مما حفز حتمية تطور النزاعات بين الجماعات، ورغم تقدم الانسان تاريخياً في المعرفة والمهارة المكتسبة وتوسع ادراكه للتنظيم

الاجتماعي الا انه كان تقدماً بايلولوجياً، إذ ظل مفتقراً للتقدم العقلي الخَلْقي، فحمل تناقضية ازدواجية شعورية بين الصداقة نحو الاقربين والعداء نحو الغرباء، مما رسخ لزوميات الاعتمادية على القوة الغرائزية وعلى إحساس واعٍ لكن ضعيف بمصلحة ذاتية شاملة، فظل التحدي الحقيقي كامناً في ضرورة الوعي بمأسسة سلوكية عقلانية لا سلوكية غرائزية فطرية (راسل ١٩٦١، ٢٤-٢٦) .

الا ان المجتمعات الزراعية شهدت غياب اواصر القرابة المتينة بين افرادها مما جعلها اكثر هشاشة سياسية لاعتمادها القهر والتعسف الذي مثل تحديا للمجتمع، (هاي وآخرون ٢٠١٩، ٢٩)، إذ تطورت عائدات التماسك الاجتماعي الولائي من القبلية إلى التمدن وتحول الولاء من الجماعة الى الشخص (قائد/ملك)، فنوعية الولاء انسلخت عن الطابع الغريزي مع نمو الجماعات الكبيرة (راسل ١٩٦١، ٢٦-٢٧)، رافق ذلك تعزز وترسخ القوة العسكرية الذي أدى إلى خلق الغزو كآلية رئيسة لمأسسة طابع القوة في السلطة وتطوير قدرتها التنظيمية التي منحتها ميزة تنافسية واجهت من خلالها مجتمعات تعود الى ما قبل نشوء الدولة(هاي وآخرون ٢٠١٩، ٢٩)، ثم تطورت حتى نوعية الحروب في مرحلة لاحقة كأداة لتوسيع المجتمعات، من حروب إبادة إلى حروب فتوح تدريجيا، وتحويل المغلوبين الى عبيد واستعمار ارضهم بدلاً من اعدامهم، فولّدت التركيبة الجديدة للهيئة الاجتماعية نموذجاً للمواطنة الاصلية التي تجسدت بالأحرار وهم مستودع الروح القبلي، وانحصرت الطاعة بدافع الخوف لا بدافع الولاء الغريزي، ونتلمس حتمية الخوف والولاء الظاهري في (اسبارطة) المدينة اليونانية التي حكمت بالقوة، فرغم انها قامت على التمايز السكاني (المواطنون الاحرار قلة ضئيلة والارقاء مستعبدين بقسوة) الا ان التماسك الاجتماعي كان عميقاً مصدريته الخوف لا الولاء(راسل ١٩٦١، ٢٧-٢٨).

وقد ادى عامل الدِين إلى تكييف تبريرات الاستخدام المنظم والمركزي بنحو متزايد للسلطة القسرية من خلال توظيف المصدرية الإلهية، مما اسهم في تمتين وتوطيد السلطة وتعزيز القدرة المؤسسية على الحكم وتنظيم منطقة جغرافية معينة،(هاي وآخرون ٢٠١٩، ٣٠)، وانبثق عن ذلك نوع جديد من الولاء قائم على الوحدة المذهبية، فاقترن الدين بالسلطة واندماج الجماعة المنتمية لطائفة واحدة مع الجماعة البايولوجية القديمة، الا ان وحدة المذهب اشتدت قوتها تصاعديا، فقد ظهرت قوتها الحربية لأول مرة في الإسلام في القرنين السابع والثامن الميلاديين عبر الفتوحات، ومن ثم كقوة دافعة في الحروب الصليبية والدينية، وفي القرن السادس عشر رُجح الولاء الروحي على الولاء الوطني، الى ان استأثرت بالولاء للجنس البشري عقيدتين هما الشيوعية بديناميكيتها الاشتراكية والرأسمالية بديناميكيتها الليبرالية التي حاول كلٌ منهما تجسيد

وحدة أممية لا بايولوجية، لكن تظل مرجعيات الجماعات القديمة قائمة ومختزنة لغرائزها وان تم اختزالها داخل الجماعات الكبيرة الا انه تم الحفاظ عليها وهذا ما لم تستطع الطبيعة البشرية تجاوزه(راسل ١٩٦١، ٢٨-٢٩).

وعليه فالسلطة وفقا للدكتور "صادق الأسود" هي:(واقعة اجتماعية سياسية يصعب تعريفها بسبب صفاتها المتعددة. فقد امتزجت السلطة بكل ملامح العلاقات الإنسانية في الحياة الاجتماعية المشتركة، وهي مرتبطة بكل تنظيم مؤسسي)(الجاسور ٢٠٠٨، ٣٤١)، فالحاجة للسلطة قيمة وضرورة للتنظيم وتحقيق الأمن والطمأنينة والسلم من خلال إقامة حكم القانون وخلق متنفسات التنافس في النوازع البشرية، ولا يمكن معالجة ذلك اخلاقياً للتقليل من الانانية العدوانية دون الانتقال من عدالة الغاب في المجتمعات القديمة الى عدالة السلطة او القانون في المجتمعات المدنية الحديثة (راسل١٩٦١، ٣١-٣٥)، ويرى "تالكوت بارسونز" ان السلطة:(قدرة وحدة اجتماعية في تنظيم جماعي على ضمان تنفيذ الالتزامات المكتسبة لصفة الشرعية، لكونها تعبّر عن أهداف جماعية بحيث يعاقب من يمتنع عن القيام بها) (الجاسور ٢٠٠٨، ٣٤٢).

ويبرر "راسل" الحاجة للسلطة منطلقاً من كون الدوافع الإنسانية فوضوية وقد تصبح اكثر الحاحاً لأن ابعادها التدميرية قد تقدمت بشكل متسارع فاق ابعادها البنائية، فغائية السلطة ليس فقط للتنظيم وانما للإصلاح الاجتماعي ايضاً والا سيتم تعريض الامن المجتمعي دائما للمخاطرة، وبالرغم من تمدن المجتمعات الحديثة وضبط سلوكياتها مؤسساتياً الا انها دائما كانت عرضة لتغيرات جوهرية عميقة، فغرائز الخير والشر حافظت على كنهها التقليدي بل باتت حاضرة ببدائية مُطورة، وان المواءمة بين البواعث البدائية (كبواعث أساسية) والحياة المتمدنة (رغم القابلية البشرية في التكيف) امر صعب التحقيق، فوجود السلطة ضروري لإشباع الحاجة وتأمينها وضبط نوازعها عبر التنظيم (راسل ١٩٦١، ٣٦-٣٧/١١٠-١١٥)، في الوقت الذي تناولت الماركسية الطابع الوظيفي للسلطة عبر التمييز بين البنى والروابط الاجتماعية وان ميدانها هو الصراع الطبقي (الجاسور ٢٠٠٨، ٣٤٣) .

ان التفاوت الزمني التكويني للطبيعة البشرية بين الفوضى وفترات من السيطرة السلطوية الصارمة، خَلَقَ اتجاهاً شديداً محفوفاً بالمخاطر نحو السيطرة واهتمام ضئيل جدا بالمبادرة الفردية والاجتماعية وهذه مشكلة السلطة المتفاقمة في محاولة الحاكمين تكييف الناس للأنظمة اكثر من محاولتهم بأن يجعلوا الأنظمة تتكيف مع الناس وتتلاءم مع حاجاتهم، فالافتقار الى التلقائية في المجتمعات الحديثة مرتبط بالسيطرة المتزايدة من قبل سلطات بعيدة عن الجوهر الاجتماعي والإنساني لمن تحكمهم او تمثلهم، وفي الوقت الذي بات العالم ضحية لتطرف المذاهب السياسية

المختلفة، فان جاذبية القوة في السلطة لم تحرر الناس من كل تلك النماذج المذهبية وجعلت الناس خاضعين لها ولظروفها اكثر من خضوعهم لحكم القانون مما أدى الى تقديس السلطة لأنها تصنع آلهة مزيفين تكرس مصادر الشقاء لا السعادة والتطور، ولعل ذلك ترسخ في ديدن السلطة وسلاطينها، فاختراع العبودية كرس اعتقاد السلاطين بأن دوامهم فيها يتحقق بإيقاع الشقاء على الاخرين، وحتى مع نمو الديمقراطية وتطبيقاتها العصرية الا انها وحدها غير كافية (راسل ١٩٦١، ١٤٤-١٤٧).

المطلب الثاني : ضرورة المعارضة لضبط السلوك السلطوي

عِبر التطور التاريخي للمجتمعات الانسانية كان التعارض فطريا وبات امراً طبيعيا، حتى ادركت المجتمعات ظاهرة (المعارضة)، إلا ان ذلك الادراك كان متمخضاً عن ارتباطٍ وثيق بالحريات العامة، ولكون تلك الحريات نسبية ومتطورة فقد ارتبطت المعارضة منذ القدم بالسعي نحو المساواة (توفيق، ١٩)، صاغت منطلقاتها من حيز المبادرة والمسؤولية الفردية وتعزيز الإرادة الحرة ضمن الأطر الأخلاقية والقيمية، فتبلورت في العصور القديمة مجموعة من الأفكار الأخلاقية والاجتماعية والسياسية أكدت على الشخصية الإنسانية الحرة المسؤولة والمُبادِرة، ويمتد ذلك اقتصادياً ليتكامل بمؤسسة الملكية الفردية كنوع من الحماية المتقدمة للشخصية وللحرية، ويتعامد مع تأكيد المدرسة الرواقية بسمو القيم الأخلاقية على القيم المادية، والتأكيد على اهمية الانسان والغاية من خلقه كمصدر للمبادرة والمسؤولية، وهي إذ تجسد نفس فكرة الواجبات الذاتية التي اعتمدتها المسيحية (زريق ٢٠٠٨، ٣٢) .

فعند قيام المسيحية وانبثاق عقيدتها الاخلاقية والمثالية تركز سخط الناس على السلطة في شعائرهم الدينية دون الخروج عليها، التزاماً منهم بالتقليد الكنسي الذي اوجب عدم معارضة السلطات الحاكمة، مذعنين لازدواجية الولاء في الفلسفة المسيحية المتجسدة بقول المسيح(ع): (اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله) (توفيق،ص٢٩)، ورغم تبلور فكرة الإنسان الحر المسؤول المرتبطة بالخلاص، وتعزيزها برفض المسيحية لبدعة الرق، الا انها ارتهنت بعقيدة الخطيئة المرتكزة على عجز الارادة البشرية والمتطلبة لسلطة تحيط بالمبادرات الفردية، ورغم محافظة المسيحية على مكانة المواطن في الدولة، الا انها وُظفت بترسيخ تراث سياسي غربي ضرب التوازن بين الدولة والمواطن، إذ حل المعتقد المثالي المسيحي (الزهد في أمور هذا العالم، والتوق إلى السعادة الأبدية) محل المعتقد المثالي الوثني (المساهمة الفعالة من جانب المواطن في شؤون الدولة)، والذي اسفر عن انحلال الروابط الاجتماعية والسياسية في الامبراطورية الرومانية والانتقال إلى مرحلة الإقطاع والقرون الوسطى، التي اسهمت في تحشيد ملتهب لنفوذ الحركة

الإنسانية الموروثة عن العصور القديمة، فعاد المفهوم الدنيوي للحياة وبغزارة نحو استشعار الواجب المدني او العسكري بين محوري التضامن والقمع (زريق ٢٠٠٨، ٣٣-٣٤).

وبسبب الصراع بين السلطة السياسية والكنيسة حول الأحقية بمصدرية الخلافة الالهية، اوجبت الكنيسة خضوع الحاكم للقوانين الالهية من خلالها، وبذلك اتاحت الخروج على الحاكم، فرغم تأكيد القديس (توماس الاكويني) على احترام السلطة الحاكمة، الا انه استثنى وجود المعارضة كضرورة اذا ما اعتدت السلطة على القوانين الالهية وشكلت خطراً عل المجتمع، وفق ضمانات تبريرية مجدية لعمل المعارضة في القضاء على الاستبداد، وان تتناسب قوتها مع جسامة الظلم الواقع ولا تُسبب شرا يفوق الشر المراد دفعه والا تتعارض دعوتها مع القوانين الالهية والا تسعى لدوافع ومكاسب أنانية (توفيق، ٢٩-٣٠).

لم تهدأ وتيرة الفردانية وحرياتها حتى تبلورت اكثر في عصر الاقطاع، إذ اسهم هذا العصر بنمو الفردية القوية الأرستقراطية، وظهرت فيما بعد كأحد جذور الحرية، فضلاً عن تطوير العلاقات الاجتماعية وتحديث كلاسيكية الحاجة للآخرين في كون المجتمع يرتكز بالأساس على تبادل الخدمات، وتحولات الولاء وصولاً للولاء إلى روح المواطنية الحديثة، وأخيرا نمو الاعتقاد بأن الطبقية الاجتماعية يجب أن يسمو ايمانها بالمساواة الذي كان موجودا في القرون الوسطى، والذي كان يُثار بالمساواة أمام الله، ورم ان عصر النهضة بلور ما يسمى بالتراث الإنساني الغربي نحو تأمين احترام الشخصية الإنسانية اجتماعيا وسياسيا واقتصادياً، إلا أنه كان واقعاً معقداً يحتاج لضرورة التنظيم الاجتماعي لتقويم عاهات الطبيعة الإنسانية محافظاً على المفهوم التقليدي لـ(الفردانية الخاطئة) الذي كان من الأجدى محاكاته واقعياً(زريق٢٠٠٨، ٣٤).

ومع ظهور المبدأ الفردي الذى حجم من وظيفة الدولة بقصد تقييد سلطة الحكام وما تخلل ذلك من ثورات، أصبح مفهوم المعارضة هو العمل على تقليص تدخل الدولة لأن الحرية ارتبطت بمقاومة الاستبداد، في حين كانت رؤية الماركسية مختلفة في التعامل مع الحرية ومن ثم في تعريفها للمعارضة، إذ أكدت على ضرورة تدخل الدولة في ميادين النشاط الاجتماعي والاقتصادي لتفادي الأزمات الاقتصادية كالتضخم والبطالة والعمل لتنمية مثمرة، حتى ان الماركسية بالغت وألغت الحرية الفردية في بعض مراحلها من أجل الوصول الى مرحلة الاشتراكية العليا، وفي الدول التي اخذت بالفكر الماركسي تقلصت المعارضة حين رفع شعار(لا حرية لأعداء الشعب) أي المعارضين للماركسية (توفيق، ١٩).

ان المزج بين الفردانية ومن السلطة السياسية والمؤسسات الجماعية في الإرث الغربي كان محكوماً بديناميات الخير والشر ضمن توازن في الحقوق والواجبات يتناغم مع فكرة الخير المشترك، والتي كانت محسوسة أكثر مما كان يعبر عنها، فرغم تقهقر الملكيات المطلقة واندثار المؤسسات الاقطاعية التي هتكت بالتراث الانساني، كان لعصر التنوير لاسيما في القرن الثامن عشر الفكرة المحركة عند الفلاسفة امثال "هلفينوس وديدرون، وفولتير وروسو، والفيزيوقراطيين" الجهد العظيم الرامي إلى اعادة التراث الكلاسيكي إلى العقل الواضح النير، فنشأت الفردانية الحديثة، وتختلف هذه الفردانية بشكل محسوس عن التراث الكلاسيكي، كونها أكثر إطلاقية وأكثر صرامة، الأمر الذي جعلها في متناول النقد العنيف بحيث ولدت تناقضاً شكلياً متفاوتاً تجسد بالاشتراكية، سواء كانت ديمقراطية أم شيوعية (زريق ٢٠٠٨، ٣٥).

تعبر المعارضة عن فكرة وسلوك جدليين غير متفق عليهما للان، فلازالت المناقشات الفكرية حول مركزيتها في الفكر السياسي منذ الإصلاح البروتستانتي وحتى القرن الحالي (McDaniel 2018, 397)، في الوقت الذي جهدت الأنظمة الاستبدادية في الضغط نحو القضاء على أي مظاهر لرفضها ومقاومتها، ابتكر الغرب المعارضة لتفعيل ميكانيزمات البيئة السياسية للحد من التوتر المتصاعد بين السلطة والقوى المنازعة لها، فتولدت عن ذلك أنظمة سياسية ومذاهب فكرية مختلفة(زريق ٢٠٠٨، ٢٩)، وانتقلت الأطر التنظيرية للمعارضة من سياقاتها الثورية الى تبريراتها الشرعية انطلاقاً من فكرة حق الفرد في مقاومة الطغيان وصولاً إلى فكرة المعارضة في النظم الديمقراطية، الا ان ذلك لم يكن محطة لاستقرارها النهائي لاسيما مع استمرار الثورات والانقلابات العسكرية رغم اختلاف الابعاد الزمنية والمكانية لوقوعها او اندلاعها، حتى ارتبط تشويه شرعية المعارضة جزافاً بالتطرف والارهاب خاصة في النصف الأخير من القرن العشرين بسبب سيطرة الجماعات السرية والمتطرفة وتأثيرها على القرارات السياسية اكثر من المعارضة الشرعية، ورغم وجود الضمانات القانونية لاحتواء تعسف السلطة الا ان لك لم يكن كافياً، حتى ارتبط وجود المعارضة كواقع سياسي بمقاومة الطغيان ومنع انتهاك الحقوق والحريات نتيجة الاخلال بالقاعدة الدستورية، فقد استوجب ذلك رد فعل اجتماعي مقاوم، الا ان الاعتراف بحق مقاومة الأفراد ومعارضتهم للطغيان سيشكل تهديداً دائماً للسلطة السياسية، فكان من الصعوبة على مر التاريخ تبرير حق المعارضة او المقاومة على اساس قانوني، فضلاً عن تباين التبريرات الفلسفية والفكرية في مواقفها ازاء ذلك، فقد انكر كل من "جان بودان" و"نيقولا ميكافيلي" فكرة المعارضة ودعا كل منهما الى وجود حاكم قوي له السلطة المطلقة بل أنه هو الذى يضع القوانين لرعاياه ويلزمهم بها (توفيق، ٧-٢٦).

ورغم تأييد "ايمانوئيل كانط" الواسع للحرية وممارساتها الواسعة، الا انه جادل بأن تفعيل حق الاعتراض كحق قانوني سيقوض أسس النظام القانوني والسياسي ويهدد استقرار المجتمع بشكل دائم، مستشهدين بقوله الأثير: (جادل بقدر ما تريد وبشأن ما تريد، فقط اطلع!) (McDaniel 2018, 397-399)، أما "توماس هوبز" فإنه ينطلق من حالة الفطرة في انكار حق المعارضة مبرراً ضرورة الحاجة الى السلطة المطلقة للقضاء على الفوضى ورغبة الانسان في تأمين نفسه واشباع رغباته الأنانية، فإن الافراد تعاقدوا ونصبوا حاكما عليهم وتنازلوا لهم عن حقوقهم الطبيعية لتحقيق أمنهم ورعاية مصالحهم وان الحاكم ليس طرفاً في العقد، فإنه لا يتحمل أي التزامات ازاءهم، وان الخروج عليه يعد نقضا للعقد، وبالنسبة لـ"جون لوك" فقد اكد في كتابه (الحكومة المدنية) بأن الحاكم جزءً من العقد وان الافراد لم يتنازلوا الا عن جزء من حقوقهم، مؤكداً ان للأفراد حقوقاً ثابتة لا يتم التنازل عنها وان الحاكم مسؤول امامهم، فاذا ما استبد اجيز للشعب مقاومته ومعارضته، وتعضيدا لذلك قال "جان جاك روسو" في كتابه (العقد الاجتماعي) بأن الأفراد تنازلوا عن حرياتهم المطلقة واستبدلوها بحريات مدنية للجماعة وليس للحاكم، لآن الحاكم هو وكيل عن الشعب ومن ثم يجوز للشعب ان ينهى وكالة حكمه متى شاء، وهذا يتعامد مع ما كتبه " تيودور بيز " في كتابه (حقوق الملوك على رعاياهم) بأن (الملك للشعب، وليس الشعب للملك) (توفيق، ٢٧) .

فعدم وجود معارضة حقيقية يمكن أن يكون قاتلاً للجسد السياسي لأن الاستبداد يميل إلى ترسيخ نفسه تدريجيا اذا لم يجد المقاومة الكافية لوجوده، لذا دار الجدل حول من يقوم بالمعارضة وطبيعة فواعلها وماهية أسبابها، لاسيما وان المعارضة تتناظر اصطلاحياً مع المقاومة والتمرد او العصيان المدني، ولكن الاشكالية تكمن في إمكانية تحولها إلى فعل إرهابي عنيف، ورغم ذلك من الصعب مساواتها بقواعد فكرية محددة او نمذجتها وفق ثباتية موقفية على طيف سياسي معين، فمن ممكن ان تكون سلوكاً متبعاً من قبل المحافظين ليس فقط من قبل الراديكاليين، ويشير في هذا الصدد الشيوعي الألماني "جوزيف ويدماير" إلى معارضة الباريسيين ومقاومتهم لسلطة اللوردات الاقطاعيين في فرنسا، وكذلك مقاومة الألمان للنازية، كما قدمت المعارضة الكاثوليكية انموذجاً لاهوتيا راديكاليا للمعارضة وكذلك المقاومة البروتستانتية خلال الحروب الدينية في اوروبا لاسيما فرنسا (McDaniel 2018, 398).

لم يكن الاستبداد الملكي هو المعيار الوحيد للمعارضة المشروعة، إذ يشير "اليكسي دي توكفيل" إلى بعض السمات الأكثر ضبابية للمساواة في الديمقراطيات الحديثة، ولا سيما الضغوط المطابقة التي تمارسها الأغلبية، إذ تم توسيع مفاهيم المقاومة بشكل أكبر خلال القرنين التاسع

عشر والعشرين التي ارتبطت بأشكال من الهيمنة الإمبريالية والاقتصادية والعرقية والجنسية والمطالبات الحقوقية، وهنا يثار الجدل حول الحرية كقوة مؤيدة بالمعارضة ازاء ضعف الديمقراطية التمثيلية، لأن بعض الأشكال الراسخة للتمثيل الديمقراطي أثبتت عدم كفاءتها في مواجهة مصادر الهيمنة العنصرية والأبوية والرأسمالية (McDaniel 2018, 400) .

وعليه لم يكن هنالك قبولاً صريحاً بحق المعارضة إذ تعامل نقاد نظرية العقد الاجتماعي من "ديفيد هيوم إلى جيريمي بينثام" بحذر مع حق المعارضة الى ان تحررت من المفردات التعاقدية الى تشكل الفضيلة المدنية ، وان سعي "توكفيل" ومؤيديه الى إضفاء الطابع المؤسسي على أشكال المعارضة في اطار تصميم الأنظمة السياسية الحديثة قد يعد (تهربا ليبراليا) رغم مركزية المعارضة في النظم الديمقراطية وصيانتها دستوريا ضد استبداد السلطات، لأنه لم يتم التعامل بواقعية اكثر مع حدود السلطة وضرورات المعارضة (McDaniel 2018, 401-403).

وقد طورت العالمة الأميركية "جوديث شكلار" نمطاً ليبرالياً معياريا خاصاً يقوم على تأكيد الحرية الإيجابية ضمن حدود ديمقراطية قوية لمناهضة الشمولية، إذ تشترك جميع النظريات الليبرالية بفرضية أساسية وهي أولوية الحرية الفردية وعدها الأساس لمفاهيم السلطة السياسية الشرعية، إذ لا يمكن تبرير الخضوع للسلطة السياسية انطلاقا من مقبوليتها أخلاقيا كسبق اجماعي، فليس جميع الافراد متساوين او مستقلين، وان مصدرية الشرعية او رفضها لا يتعامد الا مع كونهم احراراً ومتساوين ليكون التبرير العام في رفضها مقبولا، الا ان شرعية الخضوع بالأساس ممتدة لحالة الطبيعة الأولى في الحاجة لوجودها للتنظيم السياسي، لكن مطلب الشرعية لا يتحقق بسبب القوة، فنجاح هيمنة السلطة في حالة الطبيعة لا يعبر عن حالة سياسية ولا يؤسس لسلطة سياسية شرعية، كما ان الضرورات الوظيفية للصراع على السلطة تكمن في منطق الاختلاف وهو جوهر السياسة لا الاخلاق في فهم علاقة السلطة بالمعارضة، فالصراع السياسي يحدث دائماً ضد تراجع السلطة السياسية وتدهور قيمتها الحيوية كونها مطالبة بفرض قرارات سياسية تحتكر من خلالها العنف الشرعي لحماية وضمان حقوق رعاياها (Kaufmann 2020, 577-580).

ان امتثال المجتمعات الادراكي للسلطة ورفضها او صمتها عن الاضطهاد والظلم كونها ذي علاقات هرمية غير متساوية تحكمها خلفياتها التاريخية، فهي غير مُمَكّنة في تحقيق كمال ذاتي حقوقي لمعالجة مشاكلها السياسية، لذا اقتضى وجود النظم الليبرالية احل الخلافات السياسية العميقة في الأساس، وحماية حقوق الافراد من إساءة استعمال السلطة من خلال سلطة

شرعية، وفي الوقت نفسه تحفيز ديناميكية الاعتراض لديهم اذا ما تعرضوا لخطر إساءة المعاملة، فألّهم ذلك اكثر نزعتهم التحررية للخوف من الشر بالمطالبة بحقوقهم، وكان التركيز وفقا لذلك على أهمية الدولة الليبرالية في حماية الفرد، وهو ما توفره البيئة السياسية كمبدأ أساس في الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم، ويتم ذلك من خلال حكم القانون الذي يمثل الأداة الرئيسة لتعسف الحكومات أحيانا وضبط سلوكها في أحيان أخرى، وهي تناقضية ضرورية تثيرها ليبرالية الخوف من وراء أهمية القوة في المجال السياسي بين وجود السلطة السياسية وكبحها من خلال المعارضة، فالتركيز على القوة هو نتيجة منطقية تنطلق من الضعف في الوضع السياسي وامكانية اساءة استعمال السلطة حتى في الدول الليبرالية (Kaufmann 2020, 577-585).

المبحث الثاني

محددات التنظيم العقلاني للتلازم

لا يكفي وجود سلطة ومعارضة شرعيتين لتحقيق التوازن المؤسسي والسياسي بين القوى السياسية الفاعلة، فإن الاعتراف بالآخر يستدعي وجود محددات تنظم السياق العملي وتضخ الحياة في ديناميكياته للمحافظة على تطورية النظام السياسي وتقويم الممارسة السياسية للنخبة الحاكمة، وتمكين الفعل السياسي المعارض المجسد حقاً او ادعاءً لرد فعل اجتماعي فردي أو جماعي متحرراً من الفرضية التقليدية للارتهان السلطوي واستهداف تحقيق عقلنة التلازم نحو البقاء المؤقت والتناوب الدائم بين السلطة والمعارضة.

المطلب الأول : المحددات القيمية

أولاً – البناء الثقافي السياسي والامتثال السلوكي: تسهم محاولات خلق ثقافة سياسية الى تغيير الميراث الثقافي وإعادة تعريف الذات الثقافية أو إعادة تشكيل وتعريف الهوية، اذ تعبر عن عمليات ديناميكية معيارية توجه السلوك السياسي، فالبناء الثقافي السياسي سيؤثر في تهيئة الإعداد السياسي للمواطنين وجدوى خياراتهم من الاختلاف وفي بلورة المواقف والميول وصياغة وتغيير الاتجاهات التي تُرسخ امتثالاً سلوكياً للّحظة السياسية المؤثرة في موازين القوة والاستقرار في البيئة الديمقراطية، فتأييد المواطنين للحكم او معارضته انما يعبر عن ثقافة وجودية مشتركة تضفي نمطية علائقية استيعابية جديدة من نوعها بين المواطن والسلطة في ظل تفاعل مجموعة من العمليات الاجتماعية والسياسية محورها المركزي المعايير والقيم والمعتقدات التي تُعظم الخلفية المعرفية للأفراد وتُمكنهم من تفسير المجتمع السياسي ونظامه الحاكم وفقاً لثقافتهم المدنية وبناهم المعرفية التي يحملونها لتحفيز ثنائية الاستجابة (القبول/الرفض) المعززة بانبثاق ظواهر

التغيير السياسي الرئيسة لخلق نظام جديد، والقيم كمحددات بنيوية لها الأسبقية في تغيير المواقف بين المواطنين والسلطة ضمن تسلسلية هرمية تختلف مستويات اسقاطات علاقاتها المحتملة واختلاف قدرات المواطنين على المشاركة السياسية، فمواقفهم عرضة لتأثير السلطة وسيطرة ثقافتها السياسية(Voinea 2020, 361-376).

كما ان المعرفة السياسية تسهم في بناء الثقافة السياسية وبلورة المواطن العادي وتحويله الى مواطن مستنير وليبرالي يمتلك الملاحظة السياسية ورصيد من المعلومات تمكنه من تحديد اتجاهه السياسي، الا ان التوزيع غير العادل لتلك المعرفة سيفضي الى التفاوت في المعلومات السياسية، وهذا ما يفسر التنوع الهائل في الاهتمامات والانتباه السياسي والمعرفة السياسية لدى الجماهير، فمن المستحيل ان يرقى جميع المواطنين المستوى المثالي من التوقعات، لكن من الممكن ان يفكروا ويحددوا خيارات سياسية بانتظام تعززها ديناميكيات السؤال السياسي للكيفية التي ستتم بها تلك الخيارات فعلياً، فمعايشة الواقع السياسي والتفاعل معه تدريجياً ستشكل اقصر الطرق لاكتساب المعرفة السياسية، لكن استيعاب الفرد للمعلومات محكوم بمقدار التنظيم والتدفق الرسميين وغير الرسميين للاتصال السياسي، والاستعداد الذهني نحو الانتباه لتدفقات الاتصال السياسي، لاسيما وان الافراد عادة ما يلجؤون الى مقاسات معيارية لإصدار الاحكام للتمكن من احتواء التنوع في المشهد السياسي، فغالبية الجماهير لا تظهر لديهم قابلية استيعابية للمعلومات في سياقها، اذ يعتمدون التصورات الملموسة اكثر من المجردة، وسرعان ما يظهر التمايز بين المواطن المشارك فعلا ذي التنظيم العالي والاغلبية الساحقة المرتبكة في سلوكها ذي الأفق الضيق في التعامل مع الموقف السياسي، مما يتطلب التحول في التفكير الاجتماعي وكيفية انتاج الأنماط الاتصالية المختلفة لنظمٍ تمثيلية مختلفة لها أهمية مركزية في التمثُّل الاجتماعي ومن ثم السياسي (تيليغا ٢٠١٦، ٢٤-٢٥/٩٥).

وبما ان السلطة او المعارضة يسعيان برغبة طموحة للحصول على الاعتراف الاجتماعي بشرعيتهما لان احدهما سيقود عمليات التحول الاجتماعي والسياسي، فإن تعددية التماهيات والتموقعات الاجتماعية ما هي الا استجابة أو نتيجة للتصنيف الاجتماعي، كونه يطرح نفسه بديلاً افضل لديناميكية السلوك السياسي التي يتصل جوهرها السايكولوجي والاجتماعي بالسلطة والسيطرة والتراتبيات الاجتماعية التي يشدها وجود ميل ارتقائي تراتبي يقوم على الجماعات والسلطة، فينشأ تفاوتاً تفضيليا يبرر السيطرة بينها بدافع انتخابي ارتقائي، كجزء من متغيرات شخصية قد تنبأ بتوجهات اجتماعية وسياسية فردية (تيليغا ٢٠١٦، ١١٢-١١٥)، كما ان الذاكرة الاجتماعية تستحضر الدلالات التي ينشؤها الناس في الماضي ويطورون نسخا منها في سياقات

جدلية متنوعة لتكون اكثر تركيبا وتعقيدا من السابق تعكس تأثير عواملها المختلفة في سايكولوجيا السلطة والمعارضة، والتي نتاجها الموارد الخطابية والثقافية التي تؤثث لرؤية ملخصة للمصلحتين الفردية والجماعية وكيفية التفاعل ازاء الاحداث الاجتماعية والسياسية وما تنطوي عليه من اثار بنيوية لتحديد وتصنيف الاهتمامات السياسية والأيديولوجية (تيليغا ٢٠١٦، ١٤٤-١٤٥) .

تلقى الحوارات والبلاغات السياسية أهميتها التبريرية المركبة من خلال الطرق التي يحاول بها السياسيون اقناع جماهير متباينة وباكتشاف وسائل إقناعيه ناجعة، فالإقناع السياسي يستدعي مقاربة سيكولوجية بخلفية بلاغية، وان تناول الخطاب السياسي لابد له من مساقات فكرية كيفية يتعرف بها الناس على الاشياء والخصائص بوصفها سياسية وما ورائياتها، فبالتركيز على البلاغيات تميل التساؤلات الى التأكيد على امور مختلفة للخطابات المقنعة وكيفية انشائها وماهية خصائصها اللافتة الى الانتباه اكثر من سواهما وكيفية تحليل التفكير السياسي عند الناس وفهمه بفحص الخطاب السياسي، والكيفية التي تنجز بها الافعال الاجتماعية باستخدام مختلف الموارد الخطابية الثقافية (تيليغا ٢٠١٦، ١٨٦-١٨٨)، فضلا عن التنشئة الاجتماعية والسياسية ودورها في تطوير المؤسسات والممارسات التي تضمن للإنسان شعوره بالكرامة، فإشاعة ثقافة الديموقراطية تتطلب جهدا متصلا سواء في نظم الديموقراطيات الراسخة أم الجديدة، والتأكيد على ترسيخ تعليمها في المناهج الدراسية (هلال ٢٠١٩، ٢٧).

فإن الدور التوجيهي والاندماجي العضوي العلائقي يؤثر في صياغة الامتثال السلوكي ويتأكد من خلال التنظيمات المدنية لاسيما الأحزاب والحركات الاجتماعية واستيعابها واحتوائها للجماهير لإنتاج وعي داخلي مضاد للهيمنة يتطلب (وفقاً للمفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي") تفعيل وظيفة المثقف العضوي الفرد القادر على اضفاء انماط فكرية جديدة للتعبير عن قيم ثقافية مشتركة جديدة واسعة النطاق، وهذا لا يتحقق ببلاغة الخطاب السياسي او تهييج العواطف وانما من خلال المشاركة النشطة، وبتعزيز ترابطية الوعي التحرري عضويا في نسيج الحياة الاجتماعية والثقافية لخلق شرائح طبقية جديدة قادرة على تطوير علاقة عضوية وديمقراطية حقيقية مع امكانية استيعاب المثقفين التقليديين القادرين على تطوير تلك العلاقة، فتتجسد المعارضة ضد هيمنة السلطة عبر اضفاء الطابع الديمقراطي على النشاط السياسي للمثقفين والجماهير، وهي محاولة جديرة لـ"غرامشي" في كسر الانقسام التاريخي بين المثقفين والجماهير في الحراك، مؤكداً أهمية تحقيق التوازن بين المصالح العامة والخاصة، فالمعارضة لا تنطلق من خصوصية جزئية طبقية بل من كلية معقدة وشاملة، وان ذلك لا يتم الا عبر التجديد الفكري

والاخلاقي المضاد للثقافة السلطوية، وهو تحول يشمل المجتمع السياسي والمجتمع المدني وفق نظرة جدلية تستدعي نهج مدروس حاسم وحساس في محاولة انشاء مجتمع جديد وسلطة جديدة بأسبقية لشرعية جماهيرية هيكلية وايدولوجية جديدة ومترابطة نحو الاعداد التنظيمي والثقافي (Jakopovich 2008, 5-10) .

لذا لن تكون خيارات السلطة الحاكمة في الأنظمة الديمقراطية محل تقدير مالم ترتبط بتطورات ملازمة للمعارضة، فزيادة حدة التسيس العام والنشاط الشعبي ستعتمد على التلازم بين السلطة والمعارضة من حيث الانفتاح او الذوبان او زيادة او انخفاض الضغط مع قوة وجود او عودة انبعاث المجتمع المدني، والتي تتطلب تعميق الفهم الاجتماعي بماهية التداول السلطوي والانتقال السياسي بين المحافظة والتغيير، لكن التفاوت في الفهم الطبقي للانتقال قد يؤدي أحيانا لإسقاط النظام الديمقراطي لصالح النظام السلطوي وإعادة التعبئة للتنظيمات الشعبية، والتعايش مع الوضع القائم بصيغ مؤسساتية توفيقية لحفظ التوازن بين الفاعلين وتصوراتهم المصلحية كنموذج احتكاري نخبوي في اتخاذ القرار (أودونيل وشميتر ٢٠٠٧، ٥٨-٦١).

ثانياً-الحقوق والحريات: لا يكفي التأطير الدستوري لإرساء الحقوق والحريات السياسية لأفراد المجتمع مما يتطلب توفير الحماية القانونية لها من السلوكيات الاستبدادية او غير القانونية، وعلى رأسها حرية التعبير ودون التعرض لأي عقاب او انتهاك او تجريم بسبب الاعتراض على سياسة الحكومة، وعدم تعريض وسائل الاتصال للرقابة، وحرية الانضمام الجماعي او الفردي الطوعي للروابط والجمعيات والأحزاب وحرية تشكيلها، ورغم تفاوت ضمانات تلك الحقوق وفقا لطبيعة السلطات الحاكمة، فإنها تؤثر في طبيعة الكُلف الفعلية والمتوقعة المترتبة على ممارستها، لاسيما أن تفعيل الحقوق الفردية أو استعادتها عادة ما يسبق منح الضمانات للنشاط الجماعي (هلال ٢٠١٩، ٢٢-٢٤)، والتي لا يمكن دونها ان تعمل المعارضة ككيان فاعل داخل الدولة مع المؤسسات الأخرى (دوفرجيه ١٩٩٢، ١٨١-١٨٢)لأن انتهاكها سيكون مستترا بالقوانين والإجراءات البيروقراطية، او كواليس ترتيباتها السرية (أودونيل وشميتر ٢٠٠٧، ٨٩).

فمن المهم ضمان حق الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في التعبير عن معتقداتهم وآرائهم، وفتح الحوار حول القضايا العامة، والمشاركة في تكوين الرأي العام واحترام الآراء الأخرى بغض النظر عن مصدرها أو عدد المؤيدين لها، وتستند الحرية إلى قيمة فلسفية إنسانية عميقة وهي قيمة العقلانية والإيمان بقدرة الإنسان على الاختيار الرشيد والتمييز بين الصواب والخطأ والاختيار من بين البدائل المناسبة لمصلحته ومصلحة المجتمع، ونقتفي اثر ذلك في التصويت والاختيار في الانتخابات العامة، فممارسة الفرد للحرية ما هو الا تعبير عن انسانيته،

وان توفير ذلك المجال لابد ان يكون مقنناً ومحمياً ومنظماً، مما يتيح بيئة مؤمنة فكرياً لحرية التعبير وترسيخ التعايش وتشجيع التواصل وقبول الآخرين في ظل سيادة مناخ (السلم الاجتماعي) والشعور بالأمن والحيلولة دون ظهور الاحتقان أو الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، وفي الوقت نفسه تأكيد الرفض الاجتماعي للأفكار المتطرفة (هلال ٢٠١٩، ٢٢-٢٣).

فالديمقراطية الليبرالية تقوم على مطلبين: الأول ان يكون الافراد مستقلين عن السلطة قدر الامكان، والثاني ان يمتلكوا كل ما أمكن هذه السلطة، وهذان المطلبان متكاملان ومتناقضان في الوقت نفسه، فالحرية السياسية على المستوى الفردي تعني ان كل شخص من حقه تحديد سلوكه دون تدخل اي قاعدة او ارغام خارجي، ويحدد ميوله السياسية بالاعتراض او الدعم، اما على الصعيد الجماعي فتعني حرية المجتمع السياسي في ان يحدد مسيرته، وهذه المسيرة تتوقف على ارادة أعضائه (الشاوي ٢٠١٥، ٢٤٢).

ان المعارضة فضلاً عن تجسيدها لحرية التعبير فأنها تساند الأغلبية ايضاً في المحافظة على حرياتها وحقوقها حين تثبت نفسها نظيراً جدلياً امام الحكومة وطرفاً اساسياً في معادلة الحكم لتضبط السلطة سلوكها دون الحياد عن الشرعية مع قدرة المعارضة في تعبئة الرأي العام والوصول للسلطة، كما انها ضرورة وطنية لضمان الحريات العامة دون الاعتداء عليها وضمان استمرار النظام الديمقراطي، وان قوتها تمكنها من مواجهة السلطة بمسؤولياتها لاسيما الوزارية، وبما ان السلطة تسعى للاحتفاظ بالحكم فإنها لا تستغني عن معارضة قوية للحيلولة دون خروج احد أطرافها عن قواعد الشرعية واستغلال نفوذه مما يفقد الديمقراطية جوهرها، فوجود المعارضة سيرغم على تحقيق مطلبها والتخفيف من خطر منافستها (توفيق، ٨٥-٨٦).

ثالثاً- التأميم للعدالة والمساواة : أساسه مبدأ المواطنة والوقوف على مسافة واحدة لمواجهة القضايا المؤثرة في خيارات المجتمع بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية من حيث ترسيخ وجود الكتلة الاجتماعية وتفعيل حقوق متساوية لأفرادها يقابلها واجبات متساوية، مع تأمين المنافع والخيارات بالمثل التي تعززها المشاركة الفاعلة في النشاط الاجتماعي (هلال ٢٠١٩، ٣٢-٣٤)، والا يتفوق أحد من الافراد او الجماعات على حقوق وامتيازات الاخرين، وتساوي الناس في الحقوق لا سيما السياسية وضمان حقهم في الاعتراض لأن السلطة تجسيد لإرادات الافراد الممثلة بقبولهم (دوفرجيه ١٩٩٢، ١٨١).

اما العدالة اذا ما قيست على مستوى الطبيعة البشرية فإنها نسبية، لكنها تسعى لضمان تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث تكون الجدارة لزاماً هي

معيار الارتقاء الاجتماعي في التمييز بينهم لتحرير الإمكانات واطلاق قدراتها الكامنة، فلطالما كان توسيع إطار المشاركة مثاراً لتهديد امتيازات النخبة وتبريراً لرفض أي نشاط معارض، ورغم ان العدالة قيمة اثيرة الا انها تشهد تزعزعاً بين المجتمعات الانسانية بسبب تباينها الاجتماعي والطبقي، ومن ثم فإن النظم الحاكمة تختلف في مدى اتباعها سياسات عامة تؤدي إلى توسيع تكافؤ فرص الحياة لمواطنيها بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية (هلال ٢٠١٩، ٢٥-٢٦)، فمبادئ العدالة لا تستوعب تعقيد النزاعات السياسية، ليكون التعبير احياناً عن التجارب الفردية للظلم مصدراً حياً للتغيير السياسي (Kaufmann 2020, 589-591)، وان تجاهل السلطة لمصالح فئة معينة يعبر عن مشكلة متفاقمة في النظم السياسية مع تركيز قوتها وإدارتها، فالسلطات الديمقراطية قد لا تعطي مجالاً كافيا للمبادرة السياسية الا لأقلية ضئيلة وهذا تناقض بين مفهومها كممثلة للشعب، وقد لا يجد الأفراد انفسهم حقا مصدرا للسلطات، حين يدركون عجزهم امام السلطات القائمة مما استوجب ان تكون الديمقراطية حقيقة حسية لا في هياكل الحكم وحسب بل على مستوى البناء الاجتماعي المفوض لشرعيتها ايضاً (راسل ١٩٦١، ٨٧-٩٤) .

من هنا تتوجب امكانية تحقيق مجتمع مستقر وعادل ومنظم يتعايش فيه المواطنين ويقرون بالمبادئ الديمقراطية الدستورية حتى عند انقسامهم بفعل مذاهب دينية او فلسفية او اخلاقية، رغم انها غير متآلفة (ديلو و ديل ٢٠١٠، ٥٥٢)، ومن ثم فإن كل فرد طالما انه لا يخرق قواعد العدالة او يتجاوزها، سيكون حراً في اتباع مصلحته وكيفما يشاء، اي (دعه يعمل دعه يمر) (الجاسور ٢٠٠٨، ٥١٦).

رابعاً-المجتمع القانوني واخلاقياته : يقتضي المجتمع القانوني وجود مجتمع يحترم القانون ويعمل وفق انظمته وينطبق هذا ايضاً على السلطة والمعارضة، فلابد من احترام الدستور بوصفه المرجعية العليا للدولة والمجتمع، فإحدى السمات الرئيسة للنظم الديموقراطية هي الخضوع للقانون في كل مظاهر نشاطها، والتأكيد على ضمان تمتع جميع المواطنين بحرياتهم المدنية والسياسية من دون اعتداء وكفالة حقوقهم والمساواة امام القانون حكاما ومحكومين من دون تمييز (هلال ٢٠١٩، ٢٧-٢٨).

ويعرج "راسل" على وجود مرجعية مصدرية أخلاقية ثنائية ملازمة للمجتمع القانوني، احداهما أخلاقية سياسية-مدنية، والأخرى أخلاقية شخصية-عقائدية، وكلاهما ضروري فبدون الاخلاق المدنية تضمحل المجتمعات وبدون الاخلاق الشخصية لا يكون لوجودها قيمة، الا انهما محكومان بالتفاضل الشخصي والتمايز القدراتي، لكن دون ان تتحكم السياسة والواجب

الاجتماعي بذلك التفاضل، ودون اهمال النشاط الفردي، مع توخي صعوبة تحقيق التوازن الصحيح بين ترجيح الغايات أم الوسائل، إذ لابد من ضبط الدوافع لتحقيق التقدم العقلي على مستوى الفرد والجماعة والسلطة، ففرضية ان يكون المجتمع كلاً منظماً قد لا يتسق مع تكوينه العضوي الذي ينشد القيمة المطلقة لأفراده لتحقيق حياة صالحة، وبقدر حاجة الفرد للحرية هو بحاجة أيضا لمنظومة اخلاقية شخصية توجه وتهذب سلوكه وتعززه بروح نقدية واستنكارية أخلاقية تحرره من العادات العرفية الشاذة، وتسهم في تمييزه بين سلطة العادات وسلطة القانون، فاحترام القانون ضروري لوجود اي نظام اجتماعي، الا اذا ما استشعر ان القانون الصادر من السلطة فاسد فأنها تفقد مبررات مشروعيتها، وهنا يكمن الحق في معارضة السلطة وانواعها ليصبح الاعتراض واجبا متناغما مع الضمير الحي كون اعتقاد الفرد بإطاعته خطيئة دامغة لذا يتوجب عليه تغييره، لكن هذا التغيير سيهدد بالفوضى، ورغم ان طاعة القانون ليست مطلقة الا انها تستوجب الوجود لتجنب الشذوذ الاجتماعي والسياسي، فهي تعبر عن ثنائية تناقضية للأخلاق ومهما كانت مربكة فهي تحتاج لإعادة نظر (راسل ١٩٦١، ١٣٢-١٤١).

إذ تكمن ازدواجية السلطة من حيث لزومها الحياد لحماية الحقوق وضرورة احتكار العنف الموزع عبر مؤسسات مثل (النظام القانوني والشرطة والجيش) هو ما تحتاجه لتأكيد نفسها كحتمية للتنظيم لكنها قد تشكل خطراً محتملاً لا يتعلق باحتكار العنف بل بتأصيل هاجس التطرف باستعمال السلطة، رغم ان عدم تناسق القوة سمة ضرورية للسلطة السياسية لتكييف وضعها القهري والتعاوني، وفي ظل وجود مجال سياسي غير متكافئ يحفز إمكانية ان تشكل السلطة تهديداً محتملاً هو الذي يلهم الخضوع المبرر لها بآمال يوتيوبية تسلب الشعور بالظلم واعمالها القمعية، الا ان عدم التناسق الضروري للسلطة السياسية وثنائية القوة والضعف لا يعبر عن نزعة عرضية شخصية فهو مولود في رحم الاختلافات بين السلطات العامة وممتد بنظام الاكراه وضمن سياق أداء الحكومات لوظائفها الأساسية كحد ادنى في أي نظام قانوني فهو تهديد كامن (Kaufmann 2020, 586-588).

خامساً- التعددية بين التكافؤ والندية : تتطلب التعددية قبل كل شيء قبول التنوع في العناصر والمضامين والمبادئ وان يكون كلا منها مستقلا دون الغاء او نفي الاخر، فالتنوع قيمة إيجابية عالية تجسد عملية استيعابية لاختلاف المصالح الاجتماعية والرؤى الفكرية، وتتيح المجال لأكبر عدد من الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لتنظيم انفسهم والتعبير عن مصالحهم بشكل قانوني وسلمي، وهذا ما ينطوي عليه جوهر الفكر الديمقراطي، الذي يفترض ان يكون لها دوراً مؤثراً في المؤسسات الحكومية، فمضمون التعددية يقوم على الإقرار بمبادئ التفاوض

الاجتماعي القائم على التكافؤ واحترام الرأي الآخر لأنه الأساس في بناء الائتلافات والحلول الوسطية والاقرار بشرعية الأغلبية والأقلية معا والتداول السلمي، (هلال ٢٠١٩، ١٩-٢٢)، فالبنى السياسية الليبرالية المرتكزة على التعددية لا معنى لها اذا لم يُعَبر عنها من خلال احزاب وتنظيمات سياسية متعددة، وتحد النخبة الحاكمة مادياً بإنشائها معارضة تُقَوم سلوكها وتطرح نفسها بديلاً عنها، وتحدها قيمياً حين ترفض ان يحمل رأي معين الحقيقة المطلقة، والتعددية تتعارض مع الدوغمائية الايدلوجية وتدحض فكرة ان الحكام لا يخطئون (دوفرجيه ١٩٩٢، ١٨٣-١٨٤)، وان القبول بالمعارضة السياسية والتسليم بها لا يتحقق الا بمقتضى الواقع العملي للتعددية، وهنا سنكون بصدد جدلية الترسيخ بين الأكثرية والمعارضة التي تسمح بتنميط الحياة السياسية، فهي اقرب لفهم المواطنين حول القضايا التي تشغل اهتمامهم وتجد صداها في المناقشات البرلمانية في النظم الديمقراطية (زريق ٢٠٠٨، ٣٠).

سادساً-الايمان بالتعايش واستيعاب التسوية : ان العلاقة بين السلطة والمعارضة لابد ان تقوم على السلم وتطبيق الدستور واحترام حقوق الانسان، فليس للسطلة السياسية الحق في تصفية معارضيها وملاحقتهم، وبالمقابل من الضروري ان تكون قوى المعارضة تعتنق الأساليب السلمية والدستورية في وصولها الى سدة الحكم، فالمعارضة في ظل النظم الديمقراطية محكومة بالخضوع لمبدأ التعايش بعيداً عن استخدام القوة والعنف، إذ يخلق هذا التعايش الأجواء السياسية والنفسية المناسبة لتلاقي وجهات النظر بين المعارضة والسلطة لتحقيق المصلحة العليا للدولة (أميدي ٢٠١١، ٤٧-٤٨)، وان وجود اتفاقات وتسويات متبادلة بينهما تسهم في تحديد او إعادة تحديد قواعد الحكم بشكل افضل في ممارسة السلطة بناءً على ضمانات مشتركة تحفظ مصالحهما الحيوية لفترة زمنية تعبر عن رضا قائم لتجنب تطوير النزاعات حتى ولو بشكل مؤقت وتضمين ذلك في الدساتير والأنظمة القانونية، ومأسسته واقعيا عبر إجراءات عملية على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، وهي بمثابة تعديل للتناقضات بين المضمون الاجتماعي والشكل السياسي القائم على مبدأ إمكانية تبادل توازن القوى واطلاق العنان لعمليات سياسية جديدة تنجم عن نتائج مختلفة غير مقصودة احيانا، فالتفاوض السياسي يكون في نطاق محدود المشاركة ممثلا بجماعات او مؤسسات ذات طابع اوليغارشي تميل نحو التنافس لا الصراع وحصر المحاسبة الجماهيرية ومحاولة السيطرة على اجندة الاهتمامات السياسية، فالأطراف المتنافسين مستقلين الا ان كل منهم غير قادر على الاستغناء عن الاخر واستيعاب كل منهم للمصالح المتبادلة والمتشعبة (هلال ٢٠١٩، ٧٩-٨٢) .

المطلب الثاني : المحددات الديناميكية والمؤسسية

أولاً – خلق مجال عام مفتوح وحر : تطورت فكرة المجال العام نتيجة التحول من المجتمع العصبوي التقليدي إلى المجتمع المدني الحديث لاسيما في أوروبا الغربية، وقد تبلور هذا المجال تدريجياً بشكل مستقل نسبياً عن الدولة، وعبرت مؤسسات هذا المجال عن نفسها كمؤسسات طوعية وإرادية يشكلها المواطنون الأحرار في ما بينهم وينخرطون فيها لتمثل بديلاً عن المؤسسات والهيئات (الفيودالية/الاقطاعية) التراتبية المغلقة (بلقزيز وآخرون ٢٠٠١، ٦٨-٦٩)، مما يضمن توزيع موارد القوة السياسية والاقتصادية بين عدد من الفاعلين المتنافسين، مثل الأحزاب والنقابات والاتحادات الطلابية والجمعيات الأهلية والتعاونية (هلال ٢٠١٩، ٣١)، فتطور شبكات السلطة القاعدية داخل المجتمع المدني كان عاملا حاسما في ترسيخ الواقع التنظيمي للمجتمع المدني في التعامل مع السلطة كطرف مواجه في المواقف والمناورة لتحقيق التكامل الوظيفي مع المعارضة، (Jakopovich 2008, 11)، وان تعزيز ذلك الدور سيزيد من قدرة المجتمع المدني على المبادرة والمشاركة البناءة والفعالة في القضايا الحيوية التي تهم الرأي العام، لاسيما مع وجود الإعلام الحر مما يسهم في تدفق المعلومات للمجتمع وصانعي القرار والمحافظة عل الضبط الدائم للسلوك السلطوي (هلال ٢٠١٩، ٣١).

ولن يتحقق ذلك دون التوازن بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني ومنع تكريس الطبيعة القمعية المعادية في السلطة للحفاظ على كينونة النظام الديمقراطي، مما يتطلب احتواء العنصر القهري للسلطة تدريجيا أمام نضوج مظاهر المجتمع المدني وبناء هيمنة شرعية مضادة وتوافقية (غير انتقامية) تُقاسِمُ الدور السلطوي لبناء قاعدة شعبية واسعة ومقبولة تستلزم وجوب وجود تحالف طبقي وشبكي متعدد يتبنى المصالح الموضوعية لكافة قواه الاجتماعية وان يكون قائما على التسامح ومتماسكا وموجها لتلك القوى، لتوفير إمكانية امتصاص أي تمرد مسلح (وفقاً لـ"غرامشي") وترويضه في سياق اوسع للتفاعل المعقد المتضمن تناوب السلطة والمعارضة، مما يستلزم خلق معارضة فعالة وحمايتها والحفاظ على مستوى عالٍ من الاستمرارية والانضباط في العمل والاستعداد للمواجهة (Jakopovich 2008, 4-12).

ثانياً– مديات الشرعية المتقابلة : ان كون السلطة (استبدادية/ديمقراطية) لا يعبر عن حقيقة سيكولوجية مادامت تعبر عن هيكل متفرد ومتعالٍ وان العداء ازاءها عداء شامل قد يتخذ شكل الثورة او عداء سياسي مموه بالتنافس يأخذ شكل المعارضة (راسل ١٩٦١، ١٠٣)، وبالنظر لعدم وجود مستوى محدد للنزاع حولها ككل، فإن ذلك فسح المجال امام حرية المعارضة السياسية

لتشاطر السلطة مكانةً او تجادلها وتُقَوِم سلوكها، ولهذا تحمل النظم الليبرالية الغربية في احشائها توأمي (الحكم/المعارضة) وفي الوقت نفسه توأمي (السلطة/الحرية) (زريق ٢٠٠٨، ٣٠).

الا ان "روبرت دال" يجادل في ان وجود أنظمة استبدادية لا يمنع من وجود معارضة، فأساس منح الشرعية للمعارضة يعتمد على قبول او رفض السلطة الحاكمة لوجودها، انطلاقاً من المحذورية في التعامل مع كل معارضة وتحسس خطرها الذي يُقابل بقمعها، (Brack & Weinblum 2011, 72)، اما في الأنظمة الهجينة فرغم اقرار حقوق المعارضة دستورياً، لكنها لم توفر التكييف القانوني الفعلي لضمان حرية عملها ونشاطها السياسيين، وان وضعها القانوني الغامض غير المعلن رسخ تسويغاً قانونياً مبطناً بتبرير سياسي لتعزيز فرص بقاء السلطة وتنظيم نشاطها تعسفيا، فازدواجية النظام السلطوي الهجين تسهم شكليا في قوة المعارضة وتمعن فعليا بإضعافها ان لم نقل تغييبها (Shkel&Shakirova 2014, 6-7)، أي ان لا يتعدى ذلك تأثيث المشهد السياسي الشمولي باطار ديمقراطي حديث أو كما يصفه "صومائيل هنتغتون" بـ(الانفتاح الليبرالي من دون ديمقراطية)، إذ تصدر الإصلاحات السياسية من الأعلى بدرجة عالية من السيطرة وهو ما يبقي مضمونها صوريا (بلقزيز وآخرون ٢٠٠١، ٧٢-٧٣)، ورغم ان تلك الأنظمة ليست ساحة مناسبة لممارسة المعارضة، لكن تظل هنالك مصلحة قوية تدعو للسماح بوجود مجموعات معارضة، فليست كل أحزاب المعارضة في ظل تلك الأنظمة ملتزمة بإسقاط النظام واذا ما سعت للتغيير فليس لإضفاء الطابع الديمقراطي إذ قد تكون موالية للنظام، ولا تعبر المعارضة دائماً عن قوى تقدمية تعمل على تقدم الديمقراطية، إذ تظل الموروثات السلطوية مؤثرة في المعارضين السياسيين وخياراتهم التكتيكية والاستراتيجية، ولا يشترط ان تعكس المعارضة نمطا صالحا، إذ تختلف أنماطها وقوة أداءها واهدافها (Helms 2021, 572-577).

ورغم ان الولاء الدستوري احد مقاييس المعارضة المشروعة الا انه ليس مبرراً شرعياً للعمل السياسي (Muirhead&Rosenblum 2020, 101)، فالتكييف القانوني والسياسي للمعارضة إزاء تكييف السلطة لنفسها لا يكفي لتمتع المعارضة بحقّها الدستوري والسياسي في العمل، لأنه يقتضي تمكين قوى المعارضة اجتماعياً وسياسياً، فالمعارضة تستمد شرعية وجودها من ضرورة وجود حاجات اجتماعية وسياسية وأن تحقيق التوازن والاستقرار في المجال السياسي يقف على إشباعها، إذ لن تستطيع المعارضة الاستمرار إذا لم يكن ما يبرر وجودها في السياق الاجتماعي (بلقزيز وآخرون ٢٠٠١، ١١-١٢).

وتطرح المعارضة مجالين منفصلين في تفاعلها مع السلطة، فالمعارضة اما تكون احد طرفي النظام، فتتضمن الموافقة على الأسس والقواعد العامة على مستوى النظام السياسي وقبول

شرعية الدولة والموافقة على العمل في هياكلها وفقا للدستور، إذ تستهدف معارضة الحكومة لا النظام برمته وهي المعارضة (الموالية)، او ان تكون المعارضة (مناهضة)، فتتحدى شرعية النظام بديناميكيات احتجاجية تستعمل أساليب عمل مختلفة في الساحة السياسية وخارج البرلمان، مما يرتب عليها مسؤولية كبيرة في احتمال عدم إمكانية وصولها للسلطة وممارستها (Brack& Weinblum 2011,71-72)، وغالبا ما تكون في الأنظمة الاستبدادية لكنها ملتزمة بالقيم والمثل الديمقراطية فهي معادلة للمعارضة السياسية الموجودة في النظم الديمقراطية، لكنها قد تندمج بعد زوال الحكم الاستبدادي مع أحزاب المعارضة في النظام الديمقراطي فتتناسق معها، اما اذا حافظت على نمطها المعادي للنظام الديمقراطي على غرار معاداة النظام الاستبدادي، فستعد حينها معارضة غير شرعية لأنها خرجت عن اطار التداول السلمي والتعايش (Helms 2021, 570).

ثالثاً – دراماتيكية التنافسية الحزبية : إن ما تفرضه اخلاقيات التعددية السياسية هو التزام الاعتراف بشرعية المعارضة والامتثال لقواعد التنافس المنظم، والتزام الأحزاب بالطبيعة المؤقتة للسلطة وإعادة تكوينها الدوري، الا انها تتطلب ايضاً مواطنين وممثلين يتمتعون بتفكير حر ومستقل لا يتأثرون بالولاء الحزبي(Muirhead&Rosenblum 2020, 104)، فالتعددية الحزبية سمة ملازمة للنظم الديموقراطية رغم ان بعض النظم السلطوية أو السلطوية الهجينة ابتكرت صيغة (التعددية الحزبية المقيدة) شكلاً لا واقعاً تحت سيطرة حزب واحد (هلال ٢٠١٩، ٣٠)، فالقبول بالتعددية يعني قبول الاحزاب، وكلاهما يلازم خطي السلطة والمعارضة، وان تحول التعددية الى تنافس مؤسسي مستمر ومدار من قبل اطرافه سيعزز من شرعية الطرف الاخر للتنافس على سلطة معترف بها، مما يعني وجوبية تدوير المناصب والتداول السلمي للسلطة وقبول الخاسرين للنتائج بما في ذلك قبول السياسات التي يعارضونها، لكن ذلك وحده لا يكفي لاكتساب الشرعية، إذ لابد من تفعيل مبدأ التمكين السياسي والاعتراض الرسمي داخل الاطار الرسمي او خارجه، (Muirhead&Rosenblum 2020, 100)، واحتواء الميزة التنافسية للأحزاب ضمن إطار إجرائي تنظيمي للمصالح المتضاربة واستيعابها في المجتمع المدني (بلقزيز وآخرون ٢٠٠١، ٦٩)، وتتحدد خصائص تلك الميزة بالأخلاقية الحزبية التي تنطوي على الشمولية معبرة عن مجموعة من القضايا المرتبطة بالمصلحة العامة، والتسوية أي الحاجة لـ"عقلية مساومة" متبادلة، والولاء كمحفز ضروري لتحقيق الطموح السياسي، الا انه قد يؤدي للتفريط بالأولويات، فتغلغل النفوذ والتنافس والاستقطاب الحزبي قد يضع شرعية المعارضة على المحك (Muirhead&Rosenblum 2020, 105-107).

كما يزيد انقسام النخب في السلطة من فرص قدرة المعارضة على المنافسة، وان غيابها يؤدي إلى تأثير عكسي يقيد احتمالات قوتها، لما تشكله حقيقة الانقسام من خطر داهم على النخبة الحاكمة، واحتمالات ظهور النخب النشطة المضادة الطامحة بالسلطة (Shkel& Shakirova 2014, 10)، الا ان طبيعة الواقع السياسي ونوعية النظام الحزبي قد تؤثر على فرص المعارضة ودورها من حيث تنظيم الأحزاب للتعددية السياسية والالتزام بالتنافس المنظم، فهنالك علاقة حاسمة بين المشاركة والتمثيل، ومديات الالتزام السياسي وتعزيزه، وكيفية تفعيل الأحزاب للمشاركة والحفاظ على المشروع السياسي ومنحه الاستمرارية لضمان الاستقرار، فمبادئ الحزب تؤثر كثيرا في تعميق روح الديمقراطية (Muirhead&Rosenblum 2020, 104)، وكلما اتسع التنافس لفواعل اكثر سيزيد من احتمالية عدم الاستقرار السياسي وتقويض المعارضة بسبب الائتلافات غير المتوافقة، فالمعارضة اكثر استقراراً في ظل الثنائية الحزبية (Brack& Weinblum 2011, 76)، وان تحول البقاء السلطوي إلى هدف وغاية سيغيب اعتبارات القيم وينشأ التناقض بين الأحزاب وجمهورها والنخب، مما يستوجب ان تبقى اهداف الحزب في حدود الوسيلة محافظاً على دوره التمثيلي والرقابي، وان يتحرر أعضاؤه من تمثيل وقيادة الحزب والحفاظ على مواقع التمثيل الشعبي لا الحزبي ملتزمين بالثوابت والمثل العليا مكافحين لأجلها إذا ما تسلموا الحكم، لكن لا تنحصر مشكلة العمل السياسي بعدم وجود مشروع سياسي بل بموازين القوى ايضاً (بلقزيز وآخرون ٢٠٠١، ٧٩-٨٤).

فهنالك إشكالية متجددة بين الارتباط الداخلي لمطالب العقل العام وبين طبيعة المواقف حول القضايا الخلافية المفتوحة التي تجسد رؤية حزبية تنبع من خلفياتها الاجتماعية، وهي بذلك لا تمثل كل العقل العام وان وجدت صداها التبريري المؤسسي، فهي تجمع "ثنائية ديناميكية" بين المجتمع المدني والمجال الدستوري، لكن قد تتراجع صفة التمثيلية الحزبية لأنها تفقد طبيعتها التداولية والتشاركية وفقاً لترجيح اولوية قضاياها على قضايا المجتمع ودرجة الانضباط الحزبي فيها ومدى تمثيلها للمطالب الاجتماعية وآلية اطلاع المواطن على الحقائق، وكيفية التعامل مع الخصوم (Muirhead&Rosenblum 2020, 102-103).

ورغم ان الأحزاب حافظت على مكانتها الفاعلة كوكيل برلماني اكبر عن المعارضة السياسية، لكنها شهدت تدريجيا انفصالاً بينها وبين المواطنين في مختلف النظم السياسية(Helms 2021, 571)، إذ اخذت الاحزاب تنفصل عن المجتمع وباتت تحكم لا تمثل فعزز من ذلك ديناميكيات السلطة وشرعيتها ازاء تبخيس دور المعارضة وشرعية وجودها واقتصارها على التفضيلات السلطوية اكثر من صناعة المواقف والمعارضة، ورغم انها تجسد

الوعي بالتقسيم الاجتماعي وتمثيل مطالبه، الا ان التمثيل لا يكون حقيقياً فهو مجرد تبني لمجموعة من الادعاءات التمثيلية التنافسية، وبذلك ستفقد البرلمانات ارتباطها بالمصالح والرغبات والعواطف الشعبية، وستفقد الحكومة التمثيلية شرعية سلطانها، لأن قيمة الاحزاب تتمركز في كونها وسيلة سلمية لتغيير السلطة وضخ روح الالتزام بالتنافس السياسي المنظم وضرورة تغذية المعارضة المشروعة لإرساء دعائم التنظيم العقلاني بين السلطة والمعارضة (Muirhead& Rosenblum 2020, 98-99).

رابعاً- التداول السلمي والميكانيزمات الانتخابية: اي ان اختيار الحكام يتم من خلال انتخابات عامة دورية ونزيهة، والهدف من كونها (دورية) هو استطلاع رأي الشعب في حكومته من فترة لأخرى بغرض تجديد الثقة بها أو تغييرها، أما الهدف من كونها(نزيهة) فهو التأكد من أن نتائج الانتخابات تعبر فعلا عن إرادة الناخبين الذين تنطبق عليهم الشروط القانونية، وضمان وصول المواطنين إلى الدوائر الانتخابية والإدلاء بأصواتهم وضمان شفافية عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج واتاحة آلية للتظلم بشأن النتائج والقبول بالطعون والإشراف على الانتخابات، فمن الضروري الاحاطة بالظروف السياسية والاجتماعية واضطلاع النظام السياسي بتوفير البيئة المناسبة لتشجيع المشاركة وإزالة العوائق التي تحول دون ممارستها وحق الشعب في ان يعرف وذلك من خلال حرية وسائل الإعلام والاتصال والالتزام بنهج الشفافية في إدارة المؤسسات الحكومية والعامة (هلال ٢٠١٩، ٣٢)، فقوة النظام الديموقراطي تكمن في كونه نظاما قادرا على تصحيح نفسه وتعديل مساره إذا حاد عن الطريق الصحيح (Muirhead&Rosenblum 2020, 96).

وتؤثر طبيعة النظام الانتخابي في حيوية المعادلة بين السلطة والمعارضة، إذ يتيح نظام الانتخاب بالأغلبية فرص أكثر للتنافس السياسي للمعارضة كونه اكثر ميلاً لتوحيد فواعل المعارضة، أما نظام التمثيل النسبي فإنه لا يخلق محفزات الاتحاد والتنافس ويثير اشكاليات الولاء والتجزئة في المعارضة ومن ثم يؤدي لاضعافها بسبب الائتلافات (Shkel&Shakirova 2014, 6)، واستثناءً من ذلك أثبتت الائتلافات الانتخابية بين أحزاب المعارضة المختلفة نجاحها في نموذج الائتلافات في ماليزيا، إذ فاز الائتلاف المعارض (تحالف الأمل) في الانتخابات الفيدرالية عام ٢٠١٨ للمرة الأولى في تاريخ البلاد متوخياً استراتيجيات مختلفة لمواجهة احتمالات التغيير، لاسيما وأن الائتلافات التي تضم عناصر سابقة منشقة عن النظام كانت أكثر نجاحاً، ففي فنزويلا وكولومبيا تستفيد المعارضة من النفوذ المؤسسي الذي يوفره النظام بدلاً من الاعتماد بشكل أساسي أو حصري على استراتيجيات جذرية خارج الاطار المؤسسي (Helms 2021,

573-574)، **لكن غالباً** ما تسعى الأنظمة الهجينة إلى استقطاب النخب من خلال استراتيجيات تهدف لصناعة معارضة موالية مُطوعة خوفاً من خطر بقائها خارج الاطار الرسمي على استمرارية النظام، وقمع المعارضة الحقيقية ضمن شرعية انتخابية زائفة لإيهام الجمهور الناخب بمصداقية النظام الحاكم مما اضعف ديناميات المقاومة، وكلما زاد قمع المعارضة أدى إلى زيادة قيمتها الحراكية وترسيخ تبريراتها الشرعية في الاعتراض (Shkel&Shakirova 2014, 7-9).

وتشكل مقاطعة الانتخابات استراتيجية بديلة لأحزاب المعارضة، إذا ما تيقنت من فشلها في الانتخابات، وتبني المقاطعة للحصول على تنازلات من النخب الحاكمة، إلا أنها يمكن أن تكون محفزاً استراتيجياً لإلهام الاحتجاجات بعد الانتخابات التي قد تقوض في النهاية استقرار سلطة النظام، لاسيما وان انخفاض المشاركة قد يقلل من قاعدة نفوذ السلطة ويفتح المجال لانتصار انتخابي لصالح المعارضة على المدى الطويل، إذ تواجه الفاعلية الاستراتيجية لممثلي احزاب المعارضة الفائزين بالسلطة تحديي تنفيذ إصلاحات ديمقراطية أم الحفاظ على مزايا السلطة لاسيما الاستبدادية وتحديات هيمنة روابطها، إزاء استحالة محتملة لتحقيق أي أهداف طويلة الأجل (Helms 2021, 574-575).

خامساً– فلسفة النظم الحاكمة في الفصل بين السلطات: رغم وجود الدستور كمنظم وحافظ للتوازن السلطوي في الأنظمة السياسية الا ان واقع السلطات السياسية يخرق ذلك التوازن ويتحلل من ضوابطه ومحدداته، فإذا ما كان النظام رئاسياً فستكون احياناً المنافسة بمثابة لعبة صفرية لأن طموح السلطة اكبر في تطوير قوتها التنافسية إزاء المعارضة، اما النظم البرلمانية فتشهد تنمية متصاعدة للمعارضة من حيث الولاء واختيار الاستراتيجيات ومنهاج العمل السياسي وتختلف طبيعتها التأثيرية وفقاً لطبيعة عمل النظام ((Shkel&Shakirova 2014, 2-5)، إذ توفر البيئة الواسعة لنشاط المعارضة وتهيئ أفضل الفرص لأحزابها، وبذلك تكون فرص المعارضة السياسية في النظم البرلمانية أفضل في الرئاسية (Helms 2021, 575).

وإذا ما كان البرلمان الواقع العملي لإضفاء الطابع المؤسسي الديمقراطي على العمل السياسي، الا انه يضيق كحيز حصري ووحيد لنشاط وعمل المعارضة السياسية، وذلك يعتمد على دور المؤسسة التشريعية وطبيعة هيكلها، إذ يختلف هيكلها ووزنها السياسي من دولة لأخرى، فهي قوة نسبية غير متماثلة، تؤثر في تحديد نوعية المعارضة ومجالها وضبط قواعد سلوكها ومدى حرية تعبيرها داخل البرلمان وخارجه ص٧٣، فالقوى التي لم تنجح في الانتخابات ستواصل القيام بنشاطات معارضة، سواء كانت أحزاب صغيرة ام انها تتعمد البقاء خارج البرلمان (Brack&Weinblum 2011, 73).

ويقتضي مبدأ الفصل عدم تركز السلطة بيد فرد واحد أو هيئة واحدة، وتوزيعها بين المؤسسات من حيث وظائفها التشريعية والتنفيذية والقضائية، للتحقق من التزام السلطات دورها المحدد دستورياً وقانونياً بمهنية، والتأكيد على استقلال القضاء ترسيخاً لمبدأ (المسؤولية تعادل السلطة)، وبقدر ما تتمتع به السلطة من اختصاصات فهي مسؤولة ومحاسبة وان ممارستها خاضعة للرقابة، وهكذا تمثل المحاسبية أو المساءلة منظومة متكاملة تجسد عنصرا تأسيسيا في هيكل النظام الديموقراطي بحيث تمارس السلطة العامة دورها في إطار القانون (هلال ٢٠١٩،٢٩-٣٠)، إذ يتعين على السلطة تطوير ميكانيزماتها والانسلاخ عن مزاياها الاستاتيكية للانقطاع عن اطوارها السابقة، فدون حماية الاختلاف الفكري وتوزيع الاختصاصات ستبقى قواعد الصراع التي ستخوضها السلطة ازاء كل من سيختلف معها او يقف بالضد منها (راسل١٩٦١، ١٠٨-١٢٦)، ولأن السلطة السياسية خطيرة بطبيعتها فلابد من احتوائها، والحد من صلاحيتها وميولها القمعية، وهذا ما دأبت اليه جميع المؤسسات السياسية الليبرالية، فالمنظومة التمثيلية والانتخابات ترغم الحكام على اخذ ارادة المواطنين بالحسبان والتيقن من انهم حكام مؤقتين (دوفرجيه ١٩٩٢، ١٨٣).

سادساً-الاستباقية الدفاعية والبديل السلطوي: ان الامعان الواقعي لا التجريدي في تفحص سلطة الدولة انما ينم عن اقلية لديها سلطة لا تتوفر عند معظم الناس وان تلك الخصوصية المحضة ستكرس تمجيد سلطة الأقلية الحاكمة، فأوجدت الديمقراطية نظرياً مباغتاً تجسد بسلطة الظل للمعارضة في مواجهة وضبط سلوكيات السلطة الحاكمة، ورغم ان تنازع البقاء على السلطة شرط ضروري، لكن البقاء كقيمة يتوجب ان يكون من مصادر خارج نطاق السلطة السياسية (راسل ١٩٦١، ١٤٢-١٤٣)، فهنالك ما يبرر العنف للسلطة والمعارضة قانونا كمجال للتعبئة السياسية الجماهيرية، فمن حق المعارضة القيام بالعصيان المدني إذ لا يؤدي ذلك الى سحب الاهلية، وقد تأخذ بعض الديمقراطيات اجراءات استباقية للحيلولة دون مشاركة الاحزاب التي تستغل الانتخابات لتقويض الديموقراطية وهذه الاستباقية تنزع لان تكون ديمقراطية دفاعية تقيد حقوق التجمع السياسي اذا ما هدد الديموقراطية، أو تقييد الاحزاب المعارضة نتيجة تحريضها على الكراهية والعنصرية ازاء فئة سكانية عرقية او دينية، مثل تجريم مجموعة النازيين الجدد لاحتواء خطاب الكراهية السياسي الذي يرهب الناخبين ويقلل من المشاركة، ورغم ان نشاط المعارضة مكفول دستورياً وسياسياً لكنه لا يسوغ لها انتهاك المصالح العامة أو خرق الدستور (Muirhead&Rosenblum 2020, 100-101).

ومن الممكن ان تكون المعارضة صمام امان من خلال جعل الأغلبية والحكومة مسؤولين امام البرلمان والشعب، إذ تتعاضد مع الحكومة في اصلاح النظام وتعزيز شرعيته في المجال العام، ففي هولندا تميل أحزاب المعارضة الى معارضة نسبة ضئيلة من المقترحات الحكومية نظرا لقدرة المعارضة للتأثير في مشاريع القوانين قبل التصويت النهائي عليها، وإمكانية تسييس قضية خلافية أو لإعطاء أولوية لقيم وايديولوجيات معينة او لزيادة وعي الجماهير بقضايا معينة، إذ يفضل الفاعلون المعارضون ولأسباب ايديولوجية او تكتيكية البقاء خارج المؤسسة التنفيذية او خارج البرلمان، لتعزيز وعي المواطنين برؤية بديلة عن النظام، وباعتماد اهداف طويلة او قصيرة المدى تمكنهم من التعبئة لانتصارهم السياسي(Brack&Weinblum 2011, 73).

لكن المعارضة لا تتقيد بهدف حصري تبشيري لقيم عليا (رغم تبنيها للتمظهرات الاجتماعية والقيمية والمطلبية) إلا بمقدار ما يكون ذلك جزءً من ميكانيزمات عملية سياسية مشدودة إلى هدفها النهائي: وهو السلطة، فان فاعليتها في التأثير بالمجتمع لن تتحقق دون انتصارها لتلك القيم والاعتبارات على أسس من الشرعية، وتتعد انماط حيازة السلطة، فقد تكون حيازة كاملة مما يتطلب قاعدة واسعة للتمثيل الشعبي وقادرة على إدارة التنافس فتتحالف في صورة كتلة أو جبهة لتعزيز مركزها في التوازن السياسي الداخلي، أو اقتسام السلطة مع النخبة الحاكمة، وذلك يتطلب امتلاك المعارضة قوة ضغط ونفوذ واسعة تسمح لها بإجبار النخبة الحاكمة على قبول مشاركة السلطة، أو ان يكون للمعارضة حصة جزئية غالباً ما تكون متواضعة ولا ترقى إلى مرتبة الاقتسام ولا تنحصر بالمشاركة النيابية بل في إدارة سلطة الدولة وجهازها التنفيذي وذلك لا يتحقق الا بمقتضى ثقافة سياسية حديثة تقر بضرورة حفظ استقرار النظام السياسي، والمثال المعاصر لمثل هذه التسوية هو جنوب أفريقيا التي حصل فيها الانتقال الديمقراطي سلمياً، وقبل ذلك في إسبانيا وفي بعض دول أميركا الجنوبية، وهذا النوع لا يتحقق دون حيازة المعارضة مركزاً حصيناً في ميزان القوى الداخليٍ وتمتع النخب الحاكمة بمستوى من الثقافة الديمقراطية والاستجابة السياسية والاستعداد للانخراط الإيجابي للمعارضة في الحياة السياسية واعتناق الخيار السلمي (بلقزيز وآخرون ٢٠٠١، ١٣-١٦) .

ولا يمكن حصر المعارضة بقالب مؤسساتي داخل النظام فقط، أو تحديد دورها الوظيفي بأداء موقفي مؤقت، لكونها تمثل اطرافاً سياسيين مستبعدين من الحكم، فإن وظيفتها الأساسية تتجسد بهدف بعيد المدى وهو الاعداد لحكومة بديلة أي السيطرة على السلطة، وعلى المدى القصير التأثير على الاجندة التشريعية (Brack & Weinblum 2011, 72)، وبما ان المعارضة تعبر عن استجابات فورية مطلبية ضمن خطاب سياسي احتجاجي في مواجهات

مفتوحة مع النخب الحاكمة، فإنها لا تحتاج أحياناً لتقديم نفسها كبديل سياسي للسلطة القائمة، بل الجمهور هو الذي يخولها بذلك بحدود معرفته ووعيه وثقافته السياسية، والأهم انه وجد في المعارضة ما يُشْبّع حاجة لديه ويلبي مطالب معينة، ولصَوْنَ تلك الصورة الاعتبارية لدى الجمهور بوصف المعارضة البديل السياسي الأمثل، فلابد أن تقدم الأدلة السياسية والفكرية والأخلاقية على أهليتها، وان عجزها عن تقديم تلك الأدلة سيشكك في دورها وشرعيتها (بلقزيز وآخرون ٢٠٠١، ١٢-١٣).

الخاتمة والاستنتاجات

ان العلاقة بين السلطة والمعارضة ليست علاقة تبعية كونها اكثر ترابطية، ورغم تأكيد الفكر السياسي على ضرورات وجود السلطة، فإنه لم يبخس للمعارضة حقاً في الوجود، لكن بعض اتجاهاته تعاملت مع المعارضة بمحذورية في تكييف موضوعها وتبريراتها الشرعية أكثر من السلطة نفسها، وان احتمالية وجود المعارضة تظل قائمة في اطار الفلسفات المختلفة للنظم السياسية، إذ اسهمت المعارضة السياسية في ارساء الكثير من الدعائم الديمقراطية وحَدّثت آليات ممارستها الى جانب السلطة السياسية في بلدان العالم المختلفة ، فبغض النظر عن كون المعارضة احدى بديهيات الديمقراطيات الغربية وأسسها الجوهرية ، إلا انها في الوقت عينه دليلاً شرعياً ودستورياً على مشروعية وشرعية النظام السياسي وسلطاته ، ويتوقف تطبيق المعارضة السياسية داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة على طبيعة التركيبة الاجتماعية ومدى تقبلها لكل تلك القيم والثقافات التحررية ومستويات الوعي السياسي ، وكيفية استيعاب تلك النظم (السياسية والاجتماعية) وجود المعارضة ليس الشكلي وانما الفعلي العامل والمراقب والناقد بكل وسائل قانونية وسلمية ، فإن وجودها بالتأكيد مرتبط بالبلدان التي تعتنق الليبرالية والديمقراطية مادةً وروحاً، ورغم تذبذب مستويات قبول النخب الحاكمة لإتاحة المجال السياسي الكافي لممارسة المعارضة ، الا انها ما برحت تدعو الى صيانة الحرية الفردية والسياسية وعلى دور المعارضة المقوم للسلطة والمعضد لها في ترسيخ بيئة ديمقراطية متفاعلة طموحة نحو التطور والتجديد وفق خيارات سياسية تقنن عمل السلطة وتنفس عن رفضها للنظام الحاكم بتنظيم وتكييف حرية نشاط المعارضة وتقديم البديل المناسب .

المصادر العربية والمترجمة :

١- اميدي، سربست مصطفى رشيد. ٢٠١١. *المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها -دراسة قانونية،سياسية،تحليلية،مقارنة* . ط١. دهوك : مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر . مطبعة خاني .

٢- أودونيل، غيليرمر و شميتر، فيليب س. ٢٠٠٧. *الانتقالات من الحكم السلطوي-استنتاجات أولية حول الديموقراطيات غير المؤكدة* . ترجمة: صلاح تقي الدين . ط١. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية .

٣- بلقزيز، عبد الاله وآخرون . ٢٠٠١. *المعارضة والسلطة في الوطن العربي-أزمة المعارضة السياسية العربية*. ط١. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

٤- توفيق ، اشرف مصطفى . *المعارضة* . القاهرة : العربي للنشر والتوزيع .

٥- تيليغا، كريستيان. ٢٠١٦. *علم النفس السياسي-رؤى نقدية*. ترجمة: اسامة الغزولي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . سلسلة عالم المعرفة ٤٣٦ .

٦- الجاسور ، ناظم عبدالواحد . ٢٠٠٨ . *موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية* . ط١. بيروت : دار النهضة العربية .

٧- دوفرجيه، موريس . ١٩٩٢. *المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى* . ترجمة : جورج سعد . ط١. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

٨- ديلو، ستيفين و ديل، تيموثي . ٢٠١٠. *التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني* . ترجمة وتقديم : ربيع وهبه . ط١ . القاهرة : المركز القومي للترجمة .

٩- راسل ، برتراند . ١٩٦١ . *السلطة والفرد* . ترجمة : شاهر الحمود .ط١. بيروت : دار الطليعة .

١٠-زريق ، برهان .٢٠٠٨. *امكانات وماكنة الحرية والديمقراطية في المشروع النهضوي العربي الراهن-رؤية استشرافية*. ط١. دمشق : دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة .

١١-الشاوي، منذر. ٢٠١٥ . *فلسفة الحياة السياسية* . ط١. بغداد : دار الذاكرة للنشر والتوزيع .

١٢-هاي ، كولن وآخرون . ٢٠١٩ . *الدولة نظريات وقضايا* . ترجمة : أمين الايوبي .ط١. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .

١٣-هلال، علي الدين. ٢٠١٩. *الانتقال إلى الديمقراطية-ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . سلسلة عالم المعرفة ٤٧٩.

المصادر باللغة الانكليزية :

1- Al-Jassoor, Nazem Abdel-Wahed. 2008. *[Encyclopedia of political, philosophical and international terms*]. 1st edition. Beirut: Arab Renaissance House.

2- Al-Shawi, Monther. 2015. [*Philosophy of political life*]. 1st Edition. Baghdad: Al-Zakira house for publication and distribution.

3- Amedy, Serbest Mustafa Rasheed. 2011. [*The Political Opposition and Constitutional Guarantees for Its Work - A Legal, Political, Analytical, Comparative Study*]. 1st Edition. Duhok: Mokiryani Foundation for Research and Publishing. Khani Press.

4- Belkeziz, Abdelilah et al. 2001. [*Opposition and Power in the Arab World - The Crisis of Arab Political Opposition*]. 1st Edition. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

5- Brack, Nathalie and Weinblum, Sharon. 2011. [Political Opposition : Towards a Renewed Research Agenda] . *Interdisciplinary Political Studies* . Vol.1,No.1.june.
6- Dillo, Stephen and Dill, Timothy. 2010. [*Political Thinking, Political Theory, and Civil Society*]. Translated and presented by: Rabih Wahba. 1st Edition. Cairo: National Center for Translation.
7- Duvergyh, Maurice. 1992. [*Political Institutions and Constitutional Law Major Political Systems*]. Translated by: George Saad. 1st Edition. Beirut: University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
8- Hay, Colin et al. 2019. [*State theories and issues*]. Translated by: Amin Al-Ayoubi, 1st edition. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
9- Helal, Ali Al-Din. 2019. [*The Transition to Democracy - What Can Arabs Benefit from the Experiences of Others?*] . Kuwait: National Council for Culture, Arts and Literature. World of Knowledge Series 479.
10- Helms, Ludger. 2021 . [Introduction: The nature of political opposition in contemporary electoral democracies and autocracies] . European Political Science . Vol.20.
11- Jakopovich, Dan.2008. [Revolution and the party in Gramsci's thought] . *International Viewpoint Magazine*.
12- Kaufmann, Katharina. 2020. [Conflict in Political Liberalism: Judith Shklar's Liberalism of Fear] . *Res Publica* . Vol.26.
13- McDaniel, Iain.2018. [Resistance in intellectual history and political thought] . *History of European Ideas* . Vol.44, Issue 4.
14- Muirhead, Russell and Rosenblum, Nancy L. 2020.alnathrah alsesah wa alelaqat. [The Political Theory of Parties and Partisanship] . California: *Annual Review of Political Science.* Vol. 23, May.
15- O'Donnell, Gilmer and Schmitter, Philip S. 2007. [*Transitions from Authoritarian Rule: Preliminary Conclusions on Uncertain Democracies*]. Translated by: Salah Taqi Al-Din. 1st edition. Baghdad: Institute for Strategic Studies.
16- Russell, Bertrand. 1961. [*power and the individual*]. Translated by: Shaher Al-Hamoud. 1st edition. Beirut: Al-Talee'ah house.
17- Shkel, Stanislav and Shakirova, Elvira. 2014 . [Political Opposition in the Hybrid Regime: The Post-Soviet Russia Experience] .*Social Science Research Network.*
18- Tawfiq, Ashraf Mustafa. [*opposition*]. Cairo: Al-Araby for publishing and distribution.
19- Telega, Christian. 2016. [*Political Psychology - Critical Insights*]. Translated by: Osama Al-Ghazouli. Kuwait: National Council for Culture, Arts and Literature. World of Knowledge Series 436.
20- Voinea, Camelia Florela.2020. [Political culture research: dilemmas and trends]. *Quality & Quantity* . Vol.54.
21- Zureiq, Burhan. 2008.ahtemalat wa mekaneat alhoreah wa aldemokrteah. [*The possibilities and mechanism of freedom and democracy in the current Arab renaissance project - a forward-looking vision*]. 1st edition. Damascus: Aladdin House for publication, distribution and translation.